الأمم المتحدة

DP/FPA/2025/6/Add.1

Distr.: General
19 May 2025
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام 2025

من 2 أيار/مايو إلى 5 كانون الثاني/يناير 2025، نيويورك

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للسكان – التدقيق الداخلي والتحقيق

صندوق الأمم المتحدة للسكان

ملحق

المحتويات

الصفحة

التقرير السنوي للّجنة الاستشارية المعنية بالرقابة 2024 2

ملاحظة: جهز صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) الوثيقة الحالية برمتها.

25-07883 (A) 200525 230525

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير السنوي للّجنة الاستشارية المعنية بالرقابة

I. الهدف

1. هذا التقرير موجه للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ويوفر ملخصًا للأنشطة ومشورة اللجنة الاستشارية الرقابية ("OAC، أو اللجنة") لصندوق الأمم المتحدة للسكان في أثناء 2024. ويُقدم عملاً بالبند 13 من اختصاصاته التي وافق عليها المجلس التنفيذي في عام 2021، ووفقًا للفقرة 25 (ج) من القسم الرابع، القسم الفرعي الأول من سياسة الرقابة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

II. أنشطة اللجنة الاستشارية الرقابية لعام 2024

2. *أعضاء اللجنة الاستشارية الرقابية*. يُعين أعضاء اللجنة لمدة ثلاثة أعوام، قابلة للتجديد مرة واحدة. يمتلك أعضاء اللجنة خبرة في إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والإشراف والحوكمة والإدارة المالية ورفع التقارير والأخلاقيات والتحقيقات والتدقيق الداخلية والتقييم والتطوير وأمور البرنَامج. أعضاء اللجنة جميعًا من خارج صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومستقلين عن إدارته. يتمثل أعضاء اللجنة في عام 2024 فيما يلي: السيد: ستيفن كاتس (المملكة المتحدة)، رئيس اللجنة؛ والسيد: فايزول شودري (بنغلاديش)؛ والسيدة: كوميكو ماتسورا مولر (اليابان)؛ والسيد: كاماليش فيكامسي (الهند)؛ والسيدة: بيتينا توتشي بارتسيوتاس (أوروغواي)[1].

3. *الاجتماعات*. وعقدت اللجنة أربعة اجتماعات في عام 2024: اجتماع شخصي من 13 إلى 15 مارس، واجتماع افتراضي من 20 إلى 21 يونيو، واجتماع افتراضي بشأن أدوات التمويل في 19 أغسطس، واجتماع حضوري من 18 إلى 20 نوفمبر. واجتمعت اللجنة، من بين من اجتمعت معهم: المدير التنفيذي؛ ونائب المدير التنفيذي (الإدارة)؛ ونائب المدير التنفيذي (البرامج)؛ ورئيس الموظفين؛ ومدير مكتب خدمات التدقيق والتحقيق؛ ومدير مكتب التقييم المستقل؛ ومستشار الأخلاقيات؛ ومدير شعبة الخدمات الإدارية؛ ومدير قسم البرامج؛ ومدير قسم العلاقات الخارجية؛ ومدير قسم الاستجابة الإنسانية؛ ومدير قسم الموارد البشرية؛ ومنسق الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي؛ وممثلي مراجعي الحسابات؛ ومجموعة من كبار موظفي الإدارة البرنامج والتشغيل.

4. وقد أكمل جميع أعضاء اللجنة الاستشارية الرقابية إعلان الاستقلال السنوي الخاص بهم، وأعلنوا أيضًا في بداية كل اجتماع عن أي تضارب في المصالح قد يكون لديهم. وتؤكد اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف (OAC) أنها عملت بحرية وبشكل مستقل ودون أي تدخل من إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

5. *زيارة ميدانية*. قام أربعة أعضاء من اللجنة – السيد: ستيفن كاتس (رئيسًا)، والسيدة: كوميكو ماتسورا مولر، والسيد: كاماليش فيكامسي، والسيدة: بيتينا توتشي بارتسيوتاس – بزيارة ميدانية إلى المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في آسيا والمحيط الهادئ، وتايلاند وفيتنام في الفترة من 7 إلى 11 أكتوبر. وزارَ أعضاء اللجنة برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان وأجروا مناقشات مع موظفي الصندوق وممثلي الحكومة والجهات المانحة، فضلاً عن شركاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني. حضرَ السيد: فايزول شودري اجتماع الزيارة

(1) أصبحت السيدة: بيتينا توتشي بارتسيوتاس عضوًا في اللجنة الاستشارية الرقابية في يوليو 2024.

الميدانية مع المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ افتراضيًا. هدفت الزيارة إلى تعريف أعضاء اللجنة الاستشارية الرقابية بالعمليات الميدانية لصـــندوق الأمم المتحدة للســـكان لفهم وتقدير كيفية تحقيق أهداف أعمال المنظمة في الميدان بشكلٍ أفضل وذلك لإرشاد دور ومسؤوليات اللجنة الاستشارية الرقابية. سعى أعضاء اللجنة الاستشارية الرقابية إلى فهم ما يلي بشكل أفضل من خلال زيارتهم:

(a) عمليات صـــندوق الأمم المتحدة للســـكان على المســـتويين الإقليمي والقطري، بما في ذلك ما يتعلق بدعم خطط التنمية الوطنية والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛

(b) التحديات التي تواجه صـــندوق الأمم المتحدة للســـكان في تنفيذ البرامج/المشـــاريع على المســـتوى الميداني، وكيفية التعامل معها، بما في ذلكَ ما يتعلق بالشركاء المنفذين؛

(c) أداء العمل المشترك بين الوكالات على أرض الواقع، بما في ذلكَ الاستجابة والمساهمة في إصلاحات نظام الأمم المتحدة الإنمائي، وبيئة الشراكة الاستراتيجية؛

(d) رضا أصحاب المصلحة وتوقعاتهم (بما في ذلك المستفيدين والشركاء والجهات المانحة)؛

(e) فرص تحقيق أهداف صندوق الأمم المتحدة للسكان بشكلٍ أكثر فعالية وكفاءة.

6. *المجلس التنفيذي*. وفقًا لمقرر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصـــــندوق الأمم المتحدة للسـكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع 7/2023، قدم رئيس اللجنة التقرير السـنوي للجنة لعام 2023 في الدورة السـنوية للمجلس التنفيذي في يونيو 2024. وفي يونيو أيضًـا، ووفقًا للاختصـاصـات المنقحة للجنة الاستشارية الرقابية دعا المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان اللجنة الاستشارية الرقابية ورئيس المجلس التنفيذي إلى اجتماع ثلاثي، عُقدَ في نيويورك، لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك.

7. *تقديم التقارير*. أعدت اللجنة محاضـــر لكل اجتماع من اجتماعاتها إضـــافة إلى تقارير مكتوبة إلى المدير التنفيذي عن نتائج الاجتماعات.

8. *التوصـيات*. قدمت اللجنة توصـيات واقتراحات لإدارة صـندوق الأمم المتحدة للسـكان في أثناء اجتماعاتها وتابعت تنفيذها من تلك النقطة.

9. *التقييم الســـنوي المعني بكفاءة اللجنة*. في أبريل 2024، أجرت إدارة صـــــندوق الأمم المتحدة للســـكان والمكاتب المستقلة التابعة له تقييمًا لفعالية اللجنة الاستشارية الرقابية، والذي أبرز ردود فعل إيجابية حول القيمة المضـافة للجنة، وحول كيفية قيام اللجنة بمهامها الاسـتشـارية المسـتقلة. وأجرت اللجنة تقييمًا ذاتيًا لمدى فعاليتها في عام 2025.

10. *اجتماع شبكة لجان التدقيق والاستشارات التدقيقية*. حضـر رئيس اللجنة الاجتماع التاسـع للجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة، الذي عقد في برن، سويسرا، في الفترة من 3 إلى 4 ديسمبر 2024.

III. النتائج الرئيسية ونقاط الاهتمام

11. *إعداد الخطة الاســـتراتيجية والميزانية المتكاملة للفترة 2026-2029*. أُحيطت اللجنة علمًا بالســـياق والرؤية، وكذلك بالتقدم المحرز في إعداد الخطة الاســـتراتيجية الجديدة والميزانية المتكاملة للفترة 2026-2029.

وصفت إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان بيئة صعبة بسبب ردود الفعل السلبية على الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية والمساواة بين الجنسين، وتصاعد النزاعات والأزمات الإنسانية، وتفاقم أوجه عدم المساواة، وازدياد الاستقطاب، وانعدام الثقة في التعددية، وضيق الحيز المالي. في هذا السياق المليء بالتحديات، تهدف الخطة الاستراتيجية الجديدة إلى تسريع عجلة التقدم نحو تحقيق النتائج التحويلية الثلاثة، مع وضع عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في عالم يشهد تنوعًا ديموغرافيًا غير مسبوق، وتهيئة صندوق الأمم المتحدة للسكان لجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2030.

12. أُبلغت اللجنة أنه بالإضافة إلى النتائج الثلاثة المدرجة بالفعل في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025 (النتائج التحويلية الثلاثة)، يدرس صندوق الأمم المتحدة للسكان إضافة نتيجة رابعة، ستركز على الديناميات السكانية والتغير الديموغرافي. ستضمن إضافة النتيجة الرابعة تقديم أفضل دعم ممكن للدول في تحقيق النتائج التحويلية الثلاث، وستدفع ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قدمًا. ستعزز إضافة النتيجة الرابعة أيضًا الدور المعياري لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن حقوق وخيارات الجميع، ولا سيما النساء والفتيات والفئات السكانية المُهمشة؛ والدعوة السياسية رفيعة المستوى؛ وقضايا التنمية الحاسمة مثل المناخ والهجرة. خلال زيارتها الميدانية إلى تايلاند وفييت نام، أتيحت للجنة الفرصة لتقدير كيف أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يتمتع، بفضل عمله القائم على حقوق الإنسان ونهج دورة الحياة، بمكانة قوية لدعم الحكومات في تطوير وتنفيذ سياسات لدعم الديناميات الديموغرافية، بما يتماشى مع احتياجات البلدان. كما اقترحت اللجنة أن يستكشف صندوق الأمم المتحدة للسكان كيف يمكنه تقديم المزيد من الدعم للبلدان، على سبيل المثال، بشأن القضايا المتعلقة بانخفاض معدلات الخصوبة وشيخوخة السكان، وتعزيز روايته في هذا الصدد. تماشيًا مع ذلك، أيدت اللجنة الإضافات المُقترحة للنتيجة الرابعة المتعلقة بالديناميات السكانية في الخطة الاستراتيجية للفترة بين عامي 2026–2029. كما أيدت اللجنة الاستشارية الرقابية للتدقيق التركيز الذي وضعته الخطة الاستراتيجية الجديدة على الدور المعياري لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وكيف أن الترتيب التنظيمي الجديد، الذي جرى تنفيذه من خلال عملية تحسين المقر، سيدعم هذا الدور ويعززه.

13. وقدمت إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضًا لمحة عامة عن المبادئ التي تستند إليها عملية وضع الميزانية المتكاملة الجديدة. في حين أن عام 2024 كان عامًا غير مسبوق من حيث النجاح في تعبئة الموارد، فقد وضعَ صندوق الأمم المتحدة للسكان تخطيط سيناريوهات دقيقة للغاية، نظرًا لاحتمال حدوث انخفاض في تمويله. كما واصل تعزيز جهوده لتوسيع وتنويع قاعدة تمويله، ليس فقط بين الدول الأعضاء، ولكن أيضًا من خلال الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات والشركات، وكذلك من خلال برنامج العطاء الفردي. أثنت اللجنة على النهج الحصيف الذي اعتمده صندوق الأمم المتحدة للسكان في إدراكه للتحديات والمخاطر المستقبلية، وكذلك الاستمرار في استراتيجية تنويع الشركاء في المستقبل.

14. *التمويل والشراكات الاستراتيجية*. وأُبقيت اللجنة على اطلاع بنتائج تم إطلاع بتعبئة الموارد لعام 2024 وتحديثها بشأن هيكل تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان بشكل عام. وأشارت اللجنة إلى نتائج التمويل غير المسبوقة التي حققها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2024. تم إبلاغها بالتقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان في العمل مع القطاع الخاص، وخاصة المؤسسات والمنظمات الخيرية للشركات، والنتائج التي تم تحقيقها في تنمية برنامج العطاء الفردي. ويُتوقع أن يزداد عدد شراكات القطاع الخاص ومساهماته. ومع ذلك، أشارت إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن تخفيضات التمويل الكبيرة من المُرجح أن تؤثر على صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2025، مما يُؤثر تأثيرًا خاصًا على العمل الإنساني للمنظمة. ويظل الانخفاض في

نسبة الموارد الأساسية إلى الموارد غير الأساسية يثير قلقًا كبيرًا. واتفقت اللجنة على أن استراتيجية التنويع ينبغي أن تركز على الحصول على الموارد الأساسية وغير الأساسية من أكبر عدد ممكن من المصادر، وأنه ينبغي استهداف نسبة موارد أساسية إلى غير أساسية أكثر صحة. أيدت اللجنة تأييدًا عامًا استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان في العمل مع القطاع الخاص والهيئات والمؤسسات المالية الدولية وبنوك التنمية متعددة الأطراف. وأشارت اللجنة الاستشارية الرقابية إلى أن تركيز المنظمة على دورة الحياة بأكملها، فضلاً عن العمل على ديناميكيات السكان والتغيير الديموغرافي – بما في ذلك ما يتصل بالشيخوخة وانخفاض الخصوبة – يمكن الاستفادة منه لتعزيز سرد صندوق الأمم المتحدة للسكان وجهود تعبئة الموارد.

15. فيما يتعلق بالتمويل المبتكر، جمعت اللجنة الاستشارية الرقابية للتدقيق معلومات إضافية، بما في ذلك من خلال اجتماع مخصص، حول سندات التأثير الإنمائي للصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين التي يجربها صندوق الأمم المتحدة للسكان في كينيا، بالشراكة مع الحكومة ومنفذ البرنامج واثنين من ممولي النتائج. واستفسرت اللجنة الاستشارية الرقابية عن الدور المحدد الذي يؤديه صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وكيف يتم تعويض المنظمة عن دورها في إدارة الأموال؛ وما المخاطر (بما في ذلك المالية والسمعة) المُرتبطة بهذه الأداة. خلصت اللجنة الاستشارية الرقابية إلى أن المخاطر المالية المُرتبطة بهذه الأداة تبدو قابلة للمقارنة مع تلك التي يتكبدها صندوق الأمم المتحدة للسكان عندما يصرف الأموال مباشرةً إلى الشركاء المنفذين. ومع ذلك، يوجد خطر من أن منفذ البرنامج لا يحقق النتائج كما هو مُتوقع أو بما يتوافق تمامًا مع سياسات صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ في مثل هذه الحالات، قد يعرض ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان لخطر الإضرار بالسمعة. في حين أوضح صندوق الأمم المتحدة للسكان أن الشركاء قد خضعوا لفحصٍ على نطاق واسع وأن العقد يتضمن أحكامًا لحماية صندوق الأمم المتحدة للسكان في حالة سوء سلوك الشركاء، أكدت اللجنة الاستشارية الرقابية قلقها من أن الصورة العامة لصندوق الأمم المتحدة للسكان قد تتعرض للتشويه. وأشارت اللجنة الاستشارية الرقابية إلى أن المخاطر المُتعلقة بالسمعة قد تنبع أيضًا من أسباب أخرى، مثل الاحتيال الذي يرتكبه الشركاء أو سوء السلوك الجنسي. وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة الاستشارية الرقابية أن النتائج الخطرة تنجم أيضًا عن عدم مراقبة صندوق الأمم المتحدة للسكان للتنفيذ حتى تتوفر نتيجة التقييم، وهو ما يختلف عن الترتيب المنتظم الذي يقدم فيه صندوق الأمم المتحدة للسكان الأموال إلى شريك منفذ ويراقب أنشطته عن كثب منذ البداية. أكدت اللجنة الاستشارية الرقابية أنه في حين أن أداة سندات التأثير الإنمائي تقدم فوائد لدفع الأهداف الإنمائية، فإن منع مخاطر الإضرار بالسمعة ووضع ضوابط صارمة سيكون شرطًا ضروريًا للاستفادة من هذه الأدوات والأدوات المماثلة. أخيرًا، أوصت اللجنة الاستشارية الرقابية بإشراك مكتب التقييم المستقل في تطوير ومراجعة اختصاصات مقيمي سندات التأثير الإنمائي.

16. *الاستجابة الإنسانية* سلطت إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان الضوء على الأنواع المختلفة للأزمات في العالم، بما في ذلك النزاعات والهشاشة وحالات الطوارئ المناخية وحركات السكان الجماعية. أعربت اللجنة الاستشارية الرقابية عن تقديرها للعمل الاستثنائي الذي يؤديه فريق صندوق الأمم المتحدة للسكان الإنساني، خاصة في تلك البيئات الصعبة. وأفاد صندوق الأمم المتحدة للسكان أنه يعمل على تطوير سياسة وإجراءات للاستجابة لحالات الطوارئ، لتحل محل إجراءات المسار السريع لعام 2022. من المقرر إطلاق السياسات والإجراءات الجديدة في الربع الثاني من عام 2025، ومن المتوقع أن تجهز صندوق الأمم المتحدة للسكان لتقديم مساعدة إنسانية أكثر توقيتًا وتنسيقًا وتأثيرًا. ستشمل الإجراءات نظامًا لتصنيف حالات الطوارئ، وقوالب واضحة ومُحددة لضمان الاتساق وتقليل أعباء العمل، وإنشاء فرق الاستجابة للأزمات لرصد ودعم وتقييم الاستجابات

للطوارئ بفعالية. وطلبت اللجنة الاستشارية الرقابية مراجعة الإجراءات الجديدة من منظور إدارة المخاطر. أُبلغت اللجنة الاستشارية الرقابية بأنه تم تكوين فريق استجابة للطوارئ العالمي، ليتم نشره في غضون 72 ساعة الأولى من حالة الطوارئ وتعزيز القدرة التشغيلية والتقنية للمكاتب القطرية خلال الاستجابات للأزمات. منذ إنشاء شُعبة الاستجابة الإنسانية، زادت مساهمات الميزانية الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشكل ملحوظ، بمعدل خمسة أضعاف وتيرة التمويل الإنمائي غير الأساسي.

17. *تحسين المقر الرئيسي*. قدمت إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان تحديثات شاملة حول تنفيذ مبادرة تحسين المقر الرئيسي، والتي تنطوي على دمج شعبة السياسات والاستراتيجيات والشعبة التقنية في شعبة برامج متكاملة واحدة، وإعادة تنظيم شعبة الاتصالات والشراكة الاستراتيجية إلى شعبة العلاقات الخارجية، ونقل شعبة البرامج ومكتب التقييم المستقل إلى نيروبي. أقرت اللجنة بالمخاطر الكامنة المرتبطة بإعادة هيكلة كبيرة ونقل الموظفين، ونصحت الإدارة بتطوير وتنفيذ خطة صارمة للتخفيف من المخاطر. أشارت اللجنة أهمية استمرار حوار إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان المنتظم مع الدول الأعضاء والموظفين، وكذلك المشاركة مع مجلس الموظفين. وأكدت اللجنة بشكل خاص على ضرورة الحفاظ على التزام الموظفين وتحفيزهم وتقليل فقدان الموظفين طوال عملية التغيير. خلال اجتماع الخريف، أعربت اللجنة الاستشارية الرقابية عن تقديرها للتقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأثنت على نهج إدارة المشاريع السليم الذي اعتمدته المنظمة طوال عملية التحسين، وطلبت مواصلة اطلاعها على المُستجدات في المستقبل.

18. *إدارة سلسلة التوريد*. أُبلغت اللجنة بأن إعادة تنظيم وحدة إدارة سلسلة التوريد قد اكتملت خلال صيف عام 2024. خضعت وحدة إدارة سلسلة التوريد، التي تأسست في عام 2022 لتحل محل فرع خدمات المشتريات وتضمن تكامل وظائف المراحل الأولية والنهائية، لإعادة هيكلة كبيرة لضمان قدرتها على تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية. ويحدد الهيكل التنظيمي الجديد أربعة أركان لتعزيز ضمان "الميل الأخير"، وإدارة الجودة لكل من المنتجات والخدمات، ومخاطر الحوكمة والامتثال، وإدارة الخدمات اللوجستية، بما في ذلك إدارة الشحن والتخزين المسبق للمخزون. وعلاوة على ذلك، فقد وضع تركيزًا جديدًا على الاتصالات والإمدادات الإنسانية ومشتريات الطرف الخارجي. تم أيضًا تطوير استراتيجية جديدة لإدارة سلسلة التوريد للفترة 2024–2029، مع التركيز على تعزيز التدخلات الإنسانية، وتحديث عملية ضمان الميل الأخير، وزيادة الحلول المالية لمشتريات الطرف الخارجي وضمان الاستدامة المالية. أثارت اللجنة مخاوف بشأن التأثير المُحتمل لمبادرات إدارة التغيير المتعددة والمتزامنة، وقدرة شعبة الموارد البشرية على إدارتها، والمخاطر المرتبطة بقلق الموظفين وفقدان المواهب المُحتمل. أحاطت اللجنة الاستشارية الرقابية علمًا بحقيقة أنه تم إنشاء فريق إدارة تغيير مُخصص في وحدة إدارة سلسلة التوريد لضمان مشاركة الموظفين وإشراكهم طوال العملية.

19. وتم إطلاع اللجنة بانتظام على حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، والتي يتعلق العديد منها بإدارة سلسلة التوريد. وأشارت اللجمة الاستشارية الرقابية أن المواعيد النهائية المقترحة لتنفيذ التوصيات لم يتم الوفاء بها؛ أوضح صندوق الأمم المتحدة للسكان وجود حاجة إلى جداول زمنية أطول بسبب التغييرات الهيكلية الجارية، وأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات سيستلزم تغييرات في السياسات. وأوصت اللجنة بأنه في المستقبل، عند قبول توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ينبغي صندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم جميع المعلومات السياقية والخلفية اللازمة لضمان أن تكون المواعيد النهائية واقعية ومُبررة.

20. *الثقافة التنظيمية*. أكدَ المجلس التنفيذي على أهمية الثقافة التنظيمية، وطلب، في القرار 1/2024، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقديم

تحديث مشترك، كبند متكرر في دوراته العادية الأولى، حول كيفية قيام الكيانات بتعزيز الثقافة التنظيمية باستمرار. واتخذ صندوق الأمم المتحدة للسكان مجموعة من الإجراءات الاستراتيجية لمواءمة ثقافته وقيمه التنظيمية مع خطته الاستراتيجية. في عام 2019، أطلق صندوق الأمم المتحدة للسكان مبادرة الثقافة، وهي عملية على مستوى المنظمة، وكان على رأسها المدير التنفيذي، لتعزيز تغيير الثقافة، وضمان مواءمة أقوى مع قيم الأمم المتحدة، وإنشاء وتوسيع الثقافة التنظيمية المرغوبة. لقد أظهرت قيادة اللجنة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والإدارة العليا، جنبًا إلى جنب مع المدير التنفيذي، التزامًا "بالسلوك الأخلاقي في القمة" من خلال توصيل التزامها بالسلامة النفسية ودعم رؤية واضحة وتوجه استراتيجي للمنظمة مع دعم ثقافة التحدث، ووضع توقعات عالية لسلوك الموظفين لجميع موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان وخلق بيئة تمكينية تتماشى مع قيم الأمم المتحدة، بهدف خلق ثقافة إيجابية في مكان العمل. أعربت اللجنة عن تقديرها للاستثمار الذي قام به صندوق الأمم المتحدة للسكان في تعزيز ثقافته التنظيمية. لاحظت أهمية قيادة تغيير الثقافة من قبل قمة المنظمة؛ لذلك، كان من المهم لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يواصل ضمان إدارة تغيير الثقافة من مكتب المدير التنفيذي، وليس من شعبة الموارد البشرية، من أجل تحقيق أقصى قدر من التأثير لتغيير الثقافة. استفسرت اللجنة الاستشارية الرقابية عن كيفية قياس التقدم والتغيير في الثقافة. أكد أعضاء اللجنة على أهمية وجود مؤشرات الأداء الرئيسية والمقاييس، التي من شأنها أن تسمح بتقييم تغيير الثقافة بطريقة عملية وتحديد التباينات ذات الصلة بين مجموعات الموظفين. أوصت اللجنة بأن يتولى مكتب خدمات التدقيق والرقابة إجراء تدقيق للثقافة المؤسسية. استفسرت اللجنة أيضًا عن محتوى ونتائج استطلاعات رأي موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان وطلبت مشاركة نتائج استطلاعات رأي الموظفين المستقبلية معهم.

21. *الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.* رحبت اللجنة بالتأكيد القوي الذي يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان –وخاصة مديره التنفيذي– وضعه على الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي وجهوده لضمان دمج الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي في ثقافة المنظمة و"تعميمها" بدلاً من اعتبارها شيئًا يتطلب اهتمامًا استثنائيًا. أُبلغت اللجنة بإطلاق استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان الجديدة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي للفترة 2024–2025، والتي تتمحور حول الناجين، مع التركيز بشكل خاص على النساء والفتيات، وتهدف إلى وضع معايير أعلى للمساءلة. ويتضمن بعض نماذج التخطيط التي تتسم بالتطلع والطموح، بما في ذلك النظر في خيارات زيادة عدد الموظفين والموارد. أعربت اللجنة الاستشارية الرقابية عن دعمها للاستراتيجية وتوجهها العام. رحبت اللجنة ترحيبًا خاصًا بتركيز الاستراتيجية على بناء القدرات، بعد أن أثارت سابقًا مخاوف بشأن عدم وضوح دور جهات الاتصال واعتماد المنظمة على العموميين لأداء العمل الفني في قضايا معقدة للغاية. أبرز صندوق الأمم المتحدة للسكان أن تضافر عوامل، تشمل انعدام الثقة والخوف من الانتقام، يحد بشكلٍ ملحوظ من عدد الحالات المبلغ عنها. أشارت اللجنة الاستشارية الرقابية أن الثقة عنصر أساسي ليشعر الموظفون بالارتياح في الإبلاغ عن الحالات. كما حثت صندوق الأمم المتحدة للسكان على استخدام آليات التنسيق الخاصة به لتقديم توجيهات واضحة ومُتسقة عن بروتوكولات الإبلاغ عن الحالات والادعاءات وتصعيدها، لضمان الاتساق عبر المنظمة.

22. *القوائم المالية.* أحاطت اللجنة علمًا بأن القوائم المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2023 ستحصل على رأي تدقيق غير متحفظ، رغم أن عملية نهاية عام صعبة، نظرًا لأن عام 2023 كان العام الأول لإغلاق الحسابات باستخدام نظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد والإطلاق المُتزامن لبرنامج (QuantumPlus). بينما أحاطت اللجنة علمًا بأن أنشطة الإغلاق في برنامج (Quantum) أضحت روتينية

في عام 2024، فقد طلبت إيلاء اهتمام خاص للضوابط المُستخدمة لضمان دقة البيانات وتجنب الأخطاء. كما أحاطت اللجنة الاستشارية الرقابية علمًا بأنه على الرغم من التقدم المُحرز في استخدام نظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد، لا تزال هناك تحديات، تتعلق في الغالب باستمرار تحوّل تكنولوجيا المعلومات، مع الأنظمة الجديدة التي تُؤثر على الإدارة المالية والمحاسبة المالية؛ بما في ذلك التحوّل من نظام تتبع الشحنات الحالي إلى نظام جديد، سيتم طرحه في عام 2025؛ اعتماد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الجديدة، التي تستلزم تغييرات تتطلب استثمارًا ضخمًا في السياسات والأنظمة والأدوات والاتصالات؛ والموارد المحدودة المُتاحة لإتمام الإغلاق المالي، أثناء التعامل مع تغييرات تكنولوجيا المعلومات وبيئة معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المعقدة على نحوٍ مُتزايد.

23. *تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.* في أبريل 2024، تعرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهجوم فدية أدى إلى اختراق نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاص به، والذي يتم مشاركته مع كيانات أخرى، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان. عملت اللجنة الاستشارية الرقابية، بالتعاون مع إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان، وقدمت المشورة بشأن الإجراءات الرئيسية لتدارك الحادث، والتي شملت: إجراء اتصالات فورية ومستمرة لجميع الموظفين؛ وعقد ندوة عبر الإنترنت لتناول ضوابط الأمان الجديدة؛ وتنفيذ عدد من تدابير الأمان الجديدة. وأكدت اللجنة الاستشارية الرقابية أن أمن المعلومات له أهمية قصوى، وأنه ينبغي ضمان الوعي الأمني، حيث أن معظم الأحداث الأمنية تنشأ من المستخدمين الأفراد. كما أقرت اللجنة بالمخاطر المتزايدة للهجمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضعف صندوق الأمم المتحدة للسكان بشكل خاص بسبب ولايته، وأوصت بإدخال خبرات خارجية في مجال الأمن السيبراني إلى مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو هيئة الحوكمة التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان المسؤولة عن الإشراف على قضايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وترتيب أولويات المبادرات. استجابةً لتوصية اللجنة الاستشارية الرقابية، أضاف صندوق الأمم المتحدة للسكان الآن خبيرًا خارجيًا في مجال الأمن السيبراني إلى مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاص به.

24. تم اطلاع اللجنة الاستشارية الرقابية على حقيقة أن استطلاعًا أجري بين المستخدمين كشف عن رضا عام إيجابي عن برنامج (Quantum)؛ وحُددت مجالات رئيسية للتحسين، لا سيما في المشتريات والحسابات المستحقة الدفع وكشوف المرتبات وإعداد التقارير. كما تم إطلاع اللجنة على تنفيذ برنامج (QuantumPlus)، الذي سيحل في النهاية محل وظائف غير تخطيط موارد المؤسسات وسيتم دمجه مع برنامج (Quantum). ويُتوقع أن يتم الانتهاء من التنفيذ بحلول نهاية عام 2024. بناءً على توجيهات اللجنة الاستشارية الرقابية، ضمن صندوق الأمم المتحدة للسكان المشاركة القوية لأصحاب الأعمال منذ بداية تنفيذ برنامج (QuantumPlus)، مع وجود فوائد كبيرة على تطوير النظام. لاحظت اللجنة الاستشارية الرقابية أنه خلال زيارتها الميدانية، بدا أن توافر البيانات السكانية يمثل قيدًا رئيسيًا للعمل البرنامجي وأوصت باتخاذ إجراءات من وجهة نظر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمعالجة هذه المشكلة، بالتعاون مع الحكومات.

25. *إدارة المخاطر المؤسسة.* أطلعت إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان لجنة الرقابة الاستشارية على التقدم المُحرز في طرح نهج منظم لإدارة مخاطر المؤسسات. تم الانتهاء من ورش عمل تدريبية مدتها ثلاثة أيام في جميع المناطق وفي المقر الرئيسي لنقاط الاتصال الخاصة بالمخاطر للتعرف على سياسة إدارة مخاطر المؤسسات وكيفية تطبيقها لدعم اتخاذ القرارات. تم إجراء تقييمات للمخاطر لجميع المناطق وللمقر الرئيسي. تجتمع لجنة مخاطر المقر الرئيسي بانتظام، ويجري تطوير بوابة لإدارة مخاطر المؤسسات، ويتم دمج تطبيق

"myRisk" في برنامج "QuantumPlus". وأقرت اللجنة الاستشارية الرقابية ورحبت بالتقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ إدارة مخاطر المؤسسات في جميع أنحاء المنظمة وأوصت بإعطاء الأولوية لدمج تطبيق المخاطر في برنامج "QuantumPlus".

26. *إدارة الشركاء المنفذين وضمانهم.* أبلغت إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان اللجنة الاستشارية الرقابية أن الإنفاق على الشركاء المنفذين يمثل 31 بالمائة من إجمالي نفقات صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2024 (مقارنة بنسبة 32 بالمائة في عام 2023)، حيث تكبد 22 بالمائة من الشركاء المنفذين 75 بالمائة من النفقات. أدت بيئات التشغيل الأكثر تعقيدًا إلى زيادة مستوى المخاطر التنظيمية والحاجة إلى الضمان والتدقيق. وفي الوقت ذاته، توجد حاجة لإيجاد توازن بين ضمان الجودة والعبء الإداري والمالي المرتبط بضمان الجودة. تم إبلاغ اللجنة بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد دمج سياساته الرئيسية للشراكة السابقة (سياسات الاختيار والتسجيل والتقييم وخطة العمل) في سياسة شاملة واحدة للشركاء المنفذين. تقدم السياسة الجديدة ثلاث طرائق جديدة للتعامل مع الشركاء المنفذين– النطاق الصغير والرؤية والبحث– للسماح بوجود نهج متمايز للشراكات، وضمان المرونة التشغيلية وتقليل المتطلبات للشركاء منخفضي المخاطر أو ذوي القيمة المنخفضة. تشمل التحديات عدم وجود قوالب مُبسطة ونهج متمايز في نظام "QuantumPlus"، مما يؤدي إلى انخفاض في العبء الإداري أقل من المُتوقع. ويخطط صندوق الأمم المتحدة للسكان لتقديم ملفات تعريف للشركاء مع عمليات وضوابط مُدمجة في المستقبل. وأيدت اللجنة اعتماد السياسة الجديدة وجهود صندوق الأمم المتحدة للسكان لتحقيق التوازن بين تخفيف المخاطر والمرونة التشغيلية في إدارة الشركاء المنفذين.

27. *التدقيق الداخلي.* في عام 2024، اجتمعت اللجنة مع مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، في جلسات مفتوحة ومغلقة. خلال تلك الاجتماعات، تم إطلاع اللجنة الاستشارية الرقابية على حالة عمليات التدقيق الداخلي (بما في ذلك نتائج التدقيق والتوزيع الجغرافي للتوصيات وتركيز التوصيات وحالة التنفيذ) وحالة التحقيقات. أطلع مكتب خدمات التدقيق والتحقيق اللجنة الاستشارية الرقابية على التقدم المُحرز في تقليل المدة الزمنية لإصدار التقارير، وذلك بفضل تطبيق مهلة 90 يومًا، بالإضافة إلى الجهود المبذولة للاستفادة من تحليلات البيانات وتطبيق استطلاعات آراء العملاء لكل عملية تدقيق. أعربت اللجنة الاستشارية الرقابية عن تقديرها للتقدم المحرز وأيدت الاتجاه العام لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق. وأشارت إلى وجود خطوات مستقبلية مُحتملة، مثل ضرورة تقديم تعقيبات على تقارير التدقيق والنظر بوضوح في عمليات التدقيق الأكثر موضوعية. اقترحت اللجنة الاستشارية الرقابية بأنه من المفيد وجود بعض القدرات التدقيقية في نيروبي في المستقبل، حيث سيتم نقل جزء من مقر صندوق الأمم المتحدة للسكان. أوضحت اللجنة الاستشارية الرقابية أن أكثر من نصف توصيات التدقيق نابعة من عدم كفاية الرقابة أو التوجيه، وحددت السبب الجذري المحتمل في العدد الكبير جدًا من السياسات والإجراءات. وأوضحت اللجنة الاستشارية الرقابية أيضًا أن التدريب يُمثل مشكلة، حيث يتطلب الوقت والتمويل. غالبًا لا تملك المكاتب القطرية القدرة على دعم تنفيذ السياسات والإجراءات. وطلبت اللجنة الاستشارية الرقابية من صندوق الأمم المتحدة للسكان ضمان إجراء تحليل أكثر تفصيلاً للأسباب الجذرية لعدم كفاية الرقابة والتوجيه، وحثت الصندوق على مواصلة دراسة موضوع العدد الكبير من السياسات والإجراءات

28. *التحقيق* في اجتماعٍ عُقدَ في شهر نوفمبر، أبلغ مكتب خدمات التدقيق والتحقيق اللجنة الاستشارية الرقابية بإغلاق 125 قضية تحقيق، وهو رقم يتجاوز عدد القضايا الواردة في العام ذاته، والتي بلغت 118 قضية. وقد تحقق ذلك نتيجة لاستراتيجية توظيف ناجحة لملء الشواغر، بالإضافة إلى الاستعانة بخبراء استشاريين خارجيين؛ مما ضمن تزويد فرع التحقيقات بالموارد المناسبة وجعله جاهزًا لأداء مهامه. لا يزال مكتب خدمات التدقيق

والتحقيق يسير على الطريق الصحيح لتحقيق هدفه المتمثل في إغلاق 150 قضية، مع إعطاء الأولوية للقضايا القديمة. ورحبت اللجنة الاستشارية الرقابية بالتقدم المُحرز فيما يتعلق بتقليل تراكم القضايا المُعلقة.

29. ناقشت اللجنة الاستشارية الرقابية باستفاضة مع مكتب خدمات التدقيق والتحقيق أنجع الطرائق لضمان الإبلاغ عن الناجين من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. واقترحت اللجنة الاستشارية الرقابية ضرورة وجود توجيه واضح ونهج متسق للإبلاغ عن هذه الحالات وتصعيدها في جميع أنحاء المنظمة، مع إدراك أن الإبلاغ من المكاتب القطرية قد يكون صعبًا بشكل خاص على الموظفين ليشعروا بالأمان. يسير عمل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق الجاري على استراتيجية التحقيق في الاستغلال والانتهاك الجنسيين على المسار الصحيح، وسيضمن اعتماد نهج يركز على الناجين. بالإضافة إلى ذلك، أدى مكتب خدمات التدقيق والتحقيق دورًا رائدًا في استخلاص دليل تحقيق جديد مشترك بين الوكالات بشأن نهج يركز على الناجين في تحقيقات الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

30. وضع مكتب خدمات التدقيق والتحقيق مشروع إطار استراتيجي للتحقيق في تحويل السلع. ويحدد الإطار كيفية تعامل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق مع ادعاءات تحويل السلع الواردة من المكاتب القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والشركاء المنفذين، وتصنيفها وتحديدها. ويعمل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق حاليًا على التعاقد مع خبراء متخصصين للغاية، بهدف بناء فهم شامل للقضية وقيادة الجهود المشتركة بين الوكالات بشأن تحويل أنواع مختلفة من السلع، بما في ذلك تلك التي لم يشتريها صندوق الأمم المتحدة للسكان.

31. أطلع مكتب خدمات التدقيق والتحقيق اللجنة الاستشارية الرقابية على التقدم المُحرز في استكشاف الحلول القائمة على الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك نظام إدارة الحالات. وأكدت اللجنة الاستشارية الرقابية أن أدوات الذكاء الاصطناعي الجاهزة قد تساعد في تحديد المعاملات الاستثنائية المحتملة التي تتطلب مراجعة إضافية. وبينما استثمر مكتب خدمات التدقيق والتحقيق بشكل كبير في القدرات الرقمية للأدلة الجنائية، فإنه لم يتوقع أن يكون قادرًا على الانتهاء من إنشاء خدمة رقمية للأدلة الجنائية بالكامل في عام 2024. ولتحقيق هذه الغاية، سيتطلب الأمر عملًا إضافيًا في عام 2025.

32. *التقييم*. قدم مكتب التقييم المستقل إلى اللجنة النتائج والتوصيات الرئيسية من تقييمين: التقييم التكويني للمرونة التنظيمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء استجابته لجائحة كوفيد-19 والتقييم المستقل للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2022-2025. سلط المكتب الضوء على معدل استجابة الإدارة المرتفع جدًا لتوصيات التقييم، مع تسليط الضوء أيضًا على التوتر بين تطلعات الإدارة والموارد المخصصة لمهمة التقييم. ولاحظت اللجنة أن إجمالي إنفاق صندوق الأمم المتحدة للسكان على مهمة التقييم في عام 2023 بلغ 9.8 مليون دولار، وهو ما يمثل 0.8 في المائة من إجمالي نفقات البرامج، وأقل من هدف سياسة التقييم الذي يتراوح بين 1 في المائة و1.6 في المائة. لاحظت اللجنة أيضًا أنه من الناحية المطلقة، زادت الموارد التي خصصتها الإدارة للتقييم، بينما بقيت نسبة 0.8 في المائة من إجمالي نفقات البرنامج كما هي في عام 2022 بسبب الزيادة الإجمالية في نفقات البرنامج. لقد كان مكتب التقييم المستقل رائدًا في استخدام الذكاء الاصطناعي في التقييم. وكان صندوق الأمم المتحدة للسكان بالفعل أول وكالة تُروج لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التقييم، وأنشأ فريقًا مشتركًا بين الوكالات معنيًا بالتقييم للنظر في أفضل السبل لضمان الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي. وحظي مكتب التقييم المستقل بتقدير المجلس التنفيذي على عمله في هذا المجال.

33. ووصف مكتب التقييم المستقل جهوده الرامية إلى مواصلة تعزيز جودة واستقلال وظيفة التقييم، بالتعاون مع مكتب خدمات التدقيق والتحقيق وقسم الموارد البشرية. طلبت اللجنة الاستشارية الرقابية توضيحًا عن كيفية

ضمان مكتب التقييم المستقل لاستقلالية ومصداقية التقييمات اللامركزية –وهما بعدان مترابطان للغاية– بالإضافة إلى بناء القدرات، بهدف ضمان رقابة قوية على التقييمات اللامركزية. لاحظت اللجنة أن تقييمات جودة التقييم يتم إجراؤها من خلال شركات خارجية، يُعينها مكتب التقييم المستقل، وسيتم إضافة التسلسل الإداري الثاني لوظيفة التقييم اللامركزي لتعزيز استقلاليتها. وأكدت اللجنة الاستشارية الرقابية على أهمية التعاون المستمر بين مكتب التقييم المستقل ومكتب خدمات التدقيق والتحقيق، مما سيساعد في تنفيذ توصية اللجنة لصندوق الأمم المتحدة للسكان باستخلاص الدروس المنهجية على مستوى المنظمة. ورحبت اللجنة بحقيقة أن الموظفين العاملين في مجال التقييمات اللامركزية سيكون لديهم خط إبلاغ عبر مكتب التقييم المستقل، وحثت على مواصلة البحث عن حلول لزيادة تعزيز الاستقلالية.

34. *الأخلاقيات.* اجتمعت اللجنة مع مستشار الأخلاقيات (بما في ذلك مستشار الأخلاقيات الجديد الذي انضم إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان في أغسطس 2024) في كل اجتماع من اجتماعاتها. تمت مناقشة قضية الإبلاغ عن حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، التي ظهرت في الاجتماعات مع منسق منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومكتب خدمات التدقيق والتحقيق، مع مكتب الأخلاقيات أيضًا. وأكدت اللجنة الاستشارية الرقابية على أهمية اتباع نهج متسق للإبلاغ والتصعيد، يركز على احتياجات وحقوق الناجين. أبلغ مستشار الأخلاقيات اللجنة الاستشارية الرقابية أيضًا بالتحديات التي تواجه ضمان الحياد السياسي للموظفين، بما في ذلك من خلال إطلاق دورة تدريبية إلزامية جديدة عبر الإنترنت تضمنت بيان التزام. واقترحت اللجنة الاستشارية الرقابية أنه يمكن لصندوق الأمم المتحدة للسكان النظر في توضيح شرط الحياد السياسي للموظفين المحتملين في مرحلة التوظيف، في توصيفات الوظائف وأثناء عمليات المقابلة والتوجيه.

35. تم إبلاغ اللجنة الاستشارية الرقابية بأن 100 في المائة من الموظفين المطلوب منهم المشاركة في برنامج الإفصاح المالي قد أكملوا العملية. في ضوء تزايد خطر اختراق البيانات، يقوم مكتب الأخلاقيات بدراسة منصات أكثر أمانًا وطرق إدخال البيانات، بما في ذلك ترتيبات استضافة جديدة أو الاستعانة بمصادر خارجية للمنصة.

36. فيما يتعلق بقضايا مكان العمل، بما في ذلك ادعاءات إساءة استخدام السلطة والانتقام، لُوحظ أن موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان يستخدمون قنوات متنوعة للإبلاغ عن تلك الموضوعات، مما يُشكّل خطر عدم معالجة بعض التقارير في الوقت المناسب أو تلقي رسائل متضاربة بشأن الإصلاح. كما أوصت اللجنة الاستشارية الرقابية بتوضيح عاجل عن بروتوكولات الإبلاغ وإدارة ادعاءات المخالفات لضمان الاتساق، حسب الاقتضاء.

37. توصيات *مجلس مدققي الحسابات.* تم إبلاغ اللجنة الاستشارية الرقابية بأنه في عام 2023، نفذ صندوق الأمم المتحدة للسكان بالكامل 29 من أصل 46 توصية (63 في المائة) كانت معلقة في بداية السنة المالية 2023، ويرجع ذلك غالبًا إلى التأخير في تنفيذ التوصيات المتعلقة بإدارة سلسلة التوريد. في يوليو 2024، أصدر مجلس مدققي الحسابات 32 توصية جديدة، وبذلك وصل إجمالي عدد التوصيات المعلقة إلى 49. عندما اجتمعت اللجنة الاستشارية الرقابية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في نوفمبر 2024، كانت 41 توصية معلقة. ولاحظت اللجنة قلق التأخير في تنفيذ توصيات مجلس مدققي الحسابات وشددت على ضرورة معالجة هذه المسألة على وجه السرعة.

38. اجتمعت اللجنة مع ممثلي مجلس مراجعي الحسابات، بما في ذلك بعض أعضاء الفريق المغادر من تشيلي. في نوفمبر 2024، اجتمع الفريق الكامل لمجلس مدققي الحسابات البرازيلي الجديد مع اللجنة الاستشارية

الرقابية وقدموا استراتيجيتهم وخطة عملهم للمراجعة المالية لعام 2024. شملت الموضوعات الأخرى التي تمت مناقشتها خلال تلك الاجتماعات، في جملة أمور، التقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، بما في ذلك عمله الإنساني وإدارة سلسلة التوريد.

39. *توصيات وحدة التفتيش المشتركة.* في اجتماعها في نوفمبر 2024 مع إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن 92 في المائة من وحدات التفتيش المشتركة المقبولة وقد تم تنفيذ التوصيات، ويجري تنفيذ 8 في المائة منها. رحبت اللجنة بمعدل التنفيذ المرتفع وشجعت صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تحليلاته لنتائج المراجعة ووحدة التفتيش المشتركة لتحديد التحديات الشاملة والمخاطر المستمرة.

40. تقييم وحدة التفتيش المشتركة لكيفية تنفيذ المجلس لمهام الحوكمة والرقابة الخاصة به. تم إطلاع اللجنة على التقدم المستمر الذي تقوده الدول الأعضاء لمعالجة التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة، "استعراض حوكمة ورقابة المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" (JIU/REP/2023/7). شاركت إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان مع اللجنة الملاحظات الإعلامية – التي تم مشاركتها مع المجلس التنفيذي – التي تحتوي على وجهات النظر الأولية للكيان بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة، والتي تم إعدادها بناءً على طلب المجلس التنفيذي. بالإشارة إلى توصية محددة بشأن تغيير مُحتمل في خط الإبلاغ للجنة الاستشارية للرقابة، اتفقت اللجنة مع إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن خط إبلاغ اللجنة الاستشارية الرقابية يجب أن يظل إلى المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان حتى تواصل اللجنة الوفاء بدورها الاستشاري المستقل على النحو الواجب.

IV. الخاتمة

41. في عام 2025، ستواصل اللجنة مراجعة الأنشطة والسجلات والمخاطر والضوابط ذات الصلة، لا سيما تلك المتعلقة بتحقيق النتائج المنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2022–2025، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسيقوم أيضًا بمراجعة المخاطر المحتملة وتحديد فرص التحسينات في الفاعلية والكفاءة التنظيمية.

42. وستواصل اللجنة في جملة أمور متابعة المسائل التالية في إطار ولايتها:

(a) أي مخاطر كبيرة أو تعرض للصندوق، والخطوات التي اتخذتها الإدارة لتقليل هذه المخاطر أو إدارتها، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالعمل الإنساني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد، فضلاً على العملية الجارية لتحسين مقر الصندوق؛

(b) تؤثر السياسات بشكل كبير على الإدارة المالية وإعداد التقارير؛ وظائف التدقيق الداخلي والتحقيق والتقييم والأخلاقيات؛ وفعالية نظم المراقبة الداخلية والمساءلة في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وستواصل اللجنة أيضًا الحوار مع المدققين الخارجيين بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك؛

(c) تستجيب الإدارة للمسائل التي حددتها وظيفة المراجعة الداخلية والتحقيق وتقييم حالة تنفيذ التوصيات المقدمة، بما في ذلك توصيات استعراض البائعين وآلية الجزاءات؛

(d) سياسات وأنشطة منع الاحتيال واكتشافه في صندوق الأمم المتحدة للسكان، بما في ذلك الترتيبات المعمول بها لإثارة المخاوف بسرية بشأن الاحتيال والأخلاقيات وتضارب المصالح وانتهاكات القواعد والأنظمة ومسائل الرقابة الأخرى وكيفية تعجيلها؛

(e) عمل مكتب التقييم المستقل لضمان قدرته على مواصلة عمله دون قيود أو حدود، بالإضافة إلى فرص التعلم على نطاق المنظمة من التقييمات التي أُجريت؛

(f) تنفيذ المراجعة الداخلية والخارجية وتوصيات التقييم وكذلك توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتقارير مجلس مدققي الحسابات؛

(g) نطاق مكتب الأخلاقيات وخططه وأنشطته وموارده وملاكه الوظيفي وهيكله التنظيمي، بما في ذلك برامج حماية المبلغين عن المخالفات والإفصاح المالي، فضلاً على الخَدمات الاستشارية، ومدى كفاية استجابة الإدارة للمسائل التي حددها مكتب الأخلاقيات؛

(h) تنفيذ استراتيجية إدارة سلسلة التوريد الجديدة، ولا سيما فيما يتعلق بالمشتريات وضمان "الميل الأخير"، بما في ذلك في الاستجابة الإنسانية؛

(i) التطورات في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين وكذلك التحرش، بما في ذلك التحقيق في هذه الأنواع من الادعاءات؛

(j) استخدام الأدوات المالية المُبتكرة، بالنظر إلى الآثار المترتبة على المخاطر التي قد تنطوي عليها؛

(k) يبذل صندوق الأمم المتحدة للسكان جهودًا لتعزيز ثقافته التنظيمية، مع التركيز الخاص على كيفية رصد التغيير الثقافي وقياسه.

43. تود اللجنة أن تشكر المدير التنفيذي، ونائبي المديرين التنفيذيين السابقين والحاليين وكبار الموظفين وموظفي مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ومكاتب الأخلاقيات والتقييم ومجلس مراجعي الحسابات وغيرهم من إدارة الصندوق وموظفيه الذين شاركوا بنشاط في أنشطة اللجنة وتعاونوا مع (OAC) حيث أدى دوره في دعم المدير التنفيذي في الاضطلاع بمسؤولياته الائتمانية إلى المجلس التنفيذي وفقًا لسياسة الرقابة التي وافق عليها المجلس التنفيذي.